The Impact Of External Remittances On Economic Growth In Syria

Dr Radwan Al-Ammar[*]
Inas Hanna[**]

(Received 13 / 12 / 2021. Accepted 22 / 3 / 2022)

□ ABSTRACT □

The research aimed to identify the impact of external remittances on Syrian economic growth in the long and short term, during the time period from 1977-2018. The study started from the following two research questions:

- What is the impact of external remittances on economic growth in the short term?
- What is the effect of external remittances on economic growth in the long run?

And external transfers were considered as an independent variable, and economic growth as a dependent variable, and a controlling variable was introduced (public debt as a percentage of GDP), and annual data were used and the following tests were applied: ADF unit root test to test the stability of time series,. The study reached the most important results:

– There is a positive and significant effect of external transfers on economic growth in the short term in Syria.

– There is a positive impact of external transfers on long-term economic growth in Syria

– There is no effect of government debt as a controlling variable in the short term on the relationship between external transfers and economic growth.

– As government debt rises in the long run, the impact of external remittances on economic growth will increase.

Key words: external transfers, economic growth, government debt.

[*]**Assisstant Professor - Department Of Financial And Banking Sciences - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria**

[**]**Postgraduate Student- Department Of Financial And Banking Sciences - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria. inashana@gmail.com**

أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور: رضوان العمار*

ايناس حنا**

(تاريخ الإيداع 13 / 12 / 2021. قُبِل للنشر في 22 / 3 / 2022)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى التعرف على أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي السوري في المدى الطويل والقصير وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1977-2018. وانطلقت الدراسة من السؤالين البحثيين التاليين:

- ما هو أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى القصير؟
- ما هو أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟

وتم اعتبار التحويلات الخارجية كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وإدخال متغير ضابط (الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتم استخدام بيانات سنوية وتم تطبيق الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة ADF لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- هناك أثر إيجابي معنوي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى القصير في سورية.
- يوجد أثر إيجابي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في سورية
- لا يوجد أثر للدين الحكومي كمتغير ضابط على المدى القصير على العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي.
- مع ارتفاع الدين الحكومي على المدى الطويل سيزداد تأثير التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحويلات الخارجية، النمو الاقتصادي، الدين الحكومي.

* **أستاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.**

** **طالبة ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.** inashana@gmail.com

مقدمة:

تزايد الاهتمام في الأعوام القليلة الماضية بالتدفقات المالية المرتبطة بالتحويلات الخارجية كإحدى أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث تشكل هذه التحويلات إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية وتفوق قيمتها غالباً قيمة تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والجدير بالذكر أن الأثر الذي تخلّفه هذه التحويلات لا يزال محط جدل العديد من الدراسات، ويختلف من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة اقتصاد كل دولة.

فقد تساهم التحويلات الخارجية في رفع مستوى دخل الأفراد الموجهة لهم وتخفيض الفقر هذا من جهة، أما من ناحية أخرى فإنه من الممكن أن يكون لها آثاراً سلبية، حيث أنها مؤشر على هجرة اليد العاملة وبالتالي قد تؤدي إلى انخفاض الانتاج. في هذا السياق نجد أن سورية من الدول التي ترتفع فيها معدلات الهجرة، الأمر الذي يترافق مع زيادة التحويلات الخارجية الداخلة الى سورية، ونظراً لأهمية هذه التحويلات والعلاقة الجدلية حول أثرها على الاقتصاد وجدنا أنه لابد من دراسة هذا الأثر.

- **الدراسات السابقة:**
  - **الدراسات العربية:**
    - ✓ ***الدراسات العربية:***

1. دراسة (الخشاني، 2010) بعنوان: **التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة: سورية، لبنان، الأردن، ومصر**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات الخارجية على الاقتصاد في الدول الأربعة.

قام الباحث بتحرّي أثر التحويلات على اقتصاديات الدول الأربعة من خلال مقارنتها مع بعض المعاملات على مستوى الاقتصاد الكلي كما يلي:

نسبة التحويلات الرسمية الى كل من: الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات، الواردات السلعية، المداخيل السياحية، مخزون العملات الأجنبية، الاستثمارات الخارجية المباشرة، المساعدات الإنمائية الرسمية. اعتمد الباحث في عرض النتائج على النسب، إضافة الى بعض الدراسات السابقة، مشيراً إلى وجود أثر إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي. كما ذكر الباحث أن معظم تحويلات المهاجرين توجّه نحو الاستهلاك من قبل الأفراد الموجهة لهم، وبذلك تحسن مستوى المعيشة عند الأفراد، كما يتم توجيه قسم من هذه التحويلات إلى الاستثمار وغالباً الاستثمار في مجال العقارات، حيث يساهم في تقليص مشكلة السكن، وينعش الاقتصاد المحلي المتعلق بالمهن الخاصة بالبناء.

2. دراسة (سعد، 2015) بعنوان: "**أثر التحويلات المالية على متغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني**"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور تدفق التحويلات المالية الشخصية والبحث في أثر التحويلات على الاقتصاد الفلسطيني (متغيرات الاقتصاد الكلي) على المديين الطويل والقصير في الفترة 1995–2013.

استخدم الباحث أسلوب المربع الأدنى ذي المرحلتين (SLS_2)، وأسلوب المربع الأدنى ذي الثلاث مراحل (SLS_3)، وطريقة العزوم المعممة (GMM). وكانت المتغيرات التي أدخلها الباحث الاستهلاك الكلي الخاص والاستثمار والواردات والناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحويلات المالية أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي، وساهمت بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي الفلسطيني في الفترة 1995–2013.

✓ ***الدراسات الأجنبية:***

1. **دراسة (IqbalandSattar, 2005)** بعنوان:

"The Contribution of Workers' Remittances to Economic Growth in Pakistan"

" **أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الباكستان**"

هدفت الدراسة الى دراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الباكستان، وذلك في ظل ارتفاع التحويلات الداخلة الى البلد خلال الفترة السابقة لتاريخ الدراسة. استخدم الباحثان الإطار التحليلي لدراسة أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي، تمّ أخذ بيانات سلاسل زمنية للفترة 1972إلى 2003، وإدخال عدة متغيرات تفسيرية وهي: الاستثمار الخاص، الاستثمار العام، معدل التضخم، الديون الخارجية، معدل التبادل التجاري، دخل الفرد، مربع دخل الفرد. اتبع الباحثان طريقة المربعات الصغرى(OLS) مرتين في المرة الأولى لم يتم إدخال التحويلات كمتغير مفسر، بل تمّ إدخاله في المرة الثانية، وكانت النتائج أكثر معنوية في المرة الثانية بالنسبة لبقية المتغيرات المفسرة، ثم قام بحساب المساهمة المطلقة والنسبية للمتغيرات.

وتبين حسب الأدلة الكمية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرتبط بشكل إيجابي مع تحويلات العاملين في الخارج، وبحساب المساهمة المطلقة والنسبية للمتغيرات في أثرها على النمو الاقتصادي ظهرت التحويلات المالية لتكون المصدر الثالث لرأس المال لدعم النمو الاقتصادي في الباكستان. كما أكد الباحثان على أن السياسات الصحيحة يمكنها توجيه تدفقات التحويلات إلى أنشطة استثمارية أكثر إنتاجية في المستقبل.

2. دراسة (McCaffrey, 2007) بعنوان**:** "The Effect of Migrant Remittances on Economic Growth"

" **أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي**"

بحثت الدراسة في أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان النامية التي تتلقى تحويلات خارجية وذلك ل 152 دولة خلال الفترة من 1990 إلى 2005. حيث قام الباحث باتباع طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) واختبار الآثار الثابتة (FE) لكل دولة من 152 بلد، كانت متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي كمتغير تابع ويُقاس بنصيب الفرد من GDP. والمتغير المستقل هو التحويلات (تحويلات العمال وتعويضات الموظفين). كما تم ادخال مجموعة من المتغيرات ليتم النظر في كيفية تفاعلها مع التحويلات وهي: التنمية المالية (الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي / الناتج المحلي الإجمالي)، الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الخاص / الناتج المحلي الإجمالي)، التضخم (التغير السنوي في أسعار المستهلكين) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج إلى وجود أثر إيجابي على النمو وأن هذا الأثر يصبح أقوى في مستويات أعلى من التحويلات النسبية الى الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، تم الوصول إلى أنه يمكن أن يكون للتحويلات أثر أكثر إيجابية في بلدان ذات خصائص معينة: الائتمان المحلي المتاح منخفض، وانخفاض التضخم.

3. دراسة (Karagoz, 2009) بعنوان:

"Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey"

" **تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي: في تركيا**"

تهدف الدراسة إلى البحث في احتمال وجود أثر تنموي لتحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد التركي وذلك باستخدام بيانات تنتمي إلى الفترة 1970–2005 **حيث** قام الباحث باختبار استقرار السلاسل الزمنية عن طريق اختبار جذر الوحدة –ديكي فولر(ADF)، ثم تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لدراسة هل هناك أي تحرك

مشترك للمتغيرات على المدى الطويل، بعد ذلك تم اتباع طريقة المربعات الصغرى (OLS) لدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من GDP وبقية المتغيرات، التي كانت التحويلات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات (كمصادر للنقد الأجنبي)، وكل من الاستثمار الخاص والعام. وأظهرت النتائج أن التحويلات إلى تركيا ليس لديها أثر ملموس احصائيا على النمو .من ناحية أخرى، سجلت الصادرات والاستثمارات المحلية أثراً إيجابيا على النمو الاقتصادي.

4. دراسة (chami et al, 2009) بعنوان:

"Do Workers' Remittances Promote Economic Growth?'

" **هل تحويلات العاملين تعزز النمو الاقتصادي؟**"

هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: هل تعمل تحويلات العاملين على تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل؟ حيث قدمت هذه الورقة التحليل النظري ثم التجريبي لمجموعة من الدول (84 دولة) بالاعتماد على بيانات بانيل عن الفترة 1970–2004. وقد تمت الدراسة على مرحلتين، الأولى دراسة أثر تحويلات العاملين على كامل المجموعة، وفي المرحلة الثانية أعاد الباحثون الدراسة على الدول الناشئة في المجموعة فقط. باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS والآثار الثابتة FE وكانت متغيرات الدراسة: نصيب الفرد من GDP كمقياس للنمو، ونسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان المستفيدة كمتغير مستقل، كذلك متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج GDPلمدة خس سنوات، المتوسط لمدة خمس سنوات لنسبة التجارة إلى M2،GDP نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، المتوسط لمدة خمس سنوات من نسب الاستثمار الأجنبي المباشر، التوازن المالي، النمو السكاني الى الناتج المحلي الإجمالي، واللوغاريتم من المتوسط لمدة خمس سنوات من مؤشر المخاطر السياسية ICRG. وتظهر النتائج أنه ليس للتحويلات الخارجية أثر معنوي على النمو الاقتصادي، حيث ذكر الباحثون أن هذه النتيجة تعود إلى أن التحويلات التي تأتي الى الأفراد توجه بالغالب نحو الاستهلاك وليس هناك دليل بأنها توجه نحو الاستثمار، الأمر الذي يجعلها لا تؤثر في النمو الاقتصادي للبلد.

- **مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة البحث في دراسة أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل تزايد الهجرة من سورية وبالتالي ارتفاع حجم تحويلات المهاجرين، واختلاف الآراء حول أثر هذه التحويلات على الاقتصاد، ومن هنا تأتي أسئلة البحث:

- ما هو أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى القصير؟
- ما هو أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟

- **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في سورية في المدى الطويل والقصير عن الفترة (1977–2018)

- **أهمية الدراسة:**

- الأهمية النظرية: تبرز أهمية هذه الدراسة نظراً لأهمية التحويلات كمصدر للدخل ودورها في تخفيض مستوى الفقر للأفراد الموجهة لهم، وتنامي حجم التحويلات الخارجية في سورية وعلاقتها مع التدفقات النقدية الأخرى، إضافةً إلى غياب الدراسات التي تناولت أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في سورية، والدراسة المذكورة (الخشاني، 2010) هي دراسة وصفية لم تتناول سلسلة زمنية فهي غير كافية لتوضيح الأثر. ومن هنا تتبلور الإضافة العلمية لهذا البحث بدراسة أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في سوريا بالاعتماد على منهج تجريبي، وأخذ سلسة زمنية طويلة 1977–2018.

- الأهمية التطبيقية: من خلال الدراسة التجريبية تهدف الدراسة الى إظهار أثر التحويلات على النمو الاقتصادي، وعلى مستوى دخل الفرد، فيما إذا كان ايجابياً أم سلبياً الأمر الذي يمكن من التوجه لحث السلطات على اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد أو لتحفيز تحويلات المهاجرين، إضافة إلى إمكانية توجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار.

- **الفرضيات:**

- يوجد أثر ايجابي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في سورية في المدى القصير.
- يوجد أثر ايجابي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في سورية في المدى الطويل.
- يوجد تأثير لمتغير التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل وجود الديون الحكومية كمتغير ضابط.
- يوجد تأثير لمتغير التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل وجود التبادل التجاري كمتغير ضابط.

- **متغيرات الدراسة:**

التحويلات الخارجية كمتغير مستقل وسيتم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى عدة دراسات وسيتم التعبير عن المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالاستناد إلى الدراسات

كما سنقوم بإدخال عدة متغيرات ضابطة (الاستثمار الخاص والاستثمار والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم INF، معدلات التبادل التجاري CTOT، ودخل الفرد PCI بالاستناد إلى الدراسات.

- **مصدر البيانات:**

بيانات سنوية من صندوق النقد الدولي (IMF) ومن البنك الدوليWorld Bank

منهجية البحث:

يتم بالاستناد الى دراسة (Siddiqui and Mahmood, 2005) ودراسة Chami, Fullenkamp and Jahjah (2003) وباستخدام بيانات سنوية، دراسة أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي حيث سيتم تطبيق الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة ADF لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية، في حال كانت السلاسل الزمنية مستقرة سيتم اتباع طريقة المربعات الصغرى، أو اختبار التكامل المشترك في حال كانت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى ثم اجراء نموذج تصحيح الخطأ.

- الاطار النظري:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث مفهوم التحويلات الخارجية ، وتضم مجموعة كبيرة من الجهات الرسمية وغير الرسمية، وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتتغير سريعاً بسبب التغير في الظروف المرافقة للأشخاص المحولين لها.

- مفهوم التحويلات الخارجية:

تعتبر التحويلات الخارجية مصدراً مهماً للدخل للأسر، ولا سيما في البلدان النامية، وأظهرت الدراسات أن تدفق التحويلات الخارجية هو الأقل تأثراً بالانكماش الاقتصادي ويظل مصدراً مستقراً للدخل، وتم تحديد التحويلات باعتبارها الركيزة الثالثة للتنمية حيث أن حجمها يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر وأعلى من مساعدات التنمية الخارجية، وأظهرت الدراسات التحليلية أن التحويلات الخارجية تساهم في الحد من الفقر في بلدان المستقبلة لها. هذه بعض الأسباب التي جعلت التحويلات تتلقى اهتمامًا متزايدًا من السياسيين والمحللين. (Havinga, 2006).

- تعريف التحويلات الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتحويلات الخارجية نذكر أهمها:

التحويلات الخارجية: "هي الجزء الفائض من دخل الأسر في الاقتصادات الأجنبية الناتج عن سفر الافراد المؤقت أو الدائم إلى تلك الاقتصادات" (صندوق النقد الدولي، 2009).

وأيضاً تعرف على أنّها "تحويلات تُرسل بصورة نقدية أو عينية من الأفراد الموجودين في بلد غير وطنهم الأم إلى ذويهم في بلد آخر". (IMF, 2005).

التحويلات الخارجية هي تحويل الأموال من عامل أجنبي إلى أسرته أو أفراد آخرين في بلدانهم الأصلية، وتشكل جزءًا كبيرًا من النمو الاقتصادي لأنها تدخل في حساب إجمالي الناتج المحلي (GDP) (CHEN, 2020).

وبالتالي تمثل التحويلات الجزء الفائض من دخل الأسرة في الاقتصاديات الأجنبية والناشئ بشكل رئيسي عن الحركة المؤقتة أو الدائمة للأفراد إلى تلك الاقتصادات، وتشمل البنود النقدية والبنود غير النقدية التي تتدفق عبر القنوات الرسمية، مثل التحويلات عبر المصارف أو شركات التحويل الرسمية، أو من خلال القنوات غير الرسمية، مثل الأموال أو البضائع المنقولة عبر الحدود، وهي تتكون إلى حد كبير من الأموال والمواد غير النقدية المرسلة أو المقدمة من قبل الأفراد الذين هاجروا إلى بلد جديد وأصبحوا مقيمين هناك، وصافي تعويضات العمال الحدوديين أو الموسميين أو غيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل الذين يعملون مؤقتًا في اقتصاد بلد ما ليسوا مقيمين (remittances, 2009).

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نرى أن التحويلات الخارجية تتمحور حول فكرة أنها تدفقات نقدية أو عينية يرسلها الأفراد العاملين خارج وطنهم إلى ذويهم في البلد الأم، لمساعدتهم على تحسين مستوى المعيشة أي لغايات استهلاكية في البداية ومن ثم يستخدم الجزء المتبقي في الادخار ومن ثم الاستثمار.

- العلاقة بين مفهومي التحويلات الخارجية والهجرة:

تنبثق التحويلات الخارجية عن الهجرة أو السفر خارج البلد الأصلي للعمل، لكن ليس بالضرورة أن يقوم كل شخص مسافر بتحويل المال إلى أسرته، و بالتالي فإن الهجرة تكون بهدف البحث عن مستوى حياة أفضل، و تعرف الهجرة بأنها هي انتقال المهاجر من بلد هو مواطن فيه، إلى بلد آخر لفترة لا تقل عن سنة (.Osaki,2017)

وهناك العديد من الدوافع الأخرى للهجرة ولكن يبقى الدافع الاقتصادي هو الغالب على باقي الدوافع وهي التي ترتبط بالبلد الأصل عندما ترتفع فيه معدلات البطالة، تزداد رغبة الأفراد بالسفر بحثاً عن فرص عمل، كما ترتبط بالبلد المقصد، فالبلد الذي فيه فرص عمل أكثر يجذب عدد أكبر من المهاجرين ذوي الخبرات، بدأت ظاهرة الهجرة في الدول العربية تتبلور في السبعينات، انطلاقاً من هجرة ضمن الدول العربية أغلبها إلى الدول المنتجة للنفط، ثّم أخذت بالاتجاه الى دول أجنبية أيضاً. (إسماعيل،2007).

و الهجرة إما أن تكون مؤقتة أو دائمة، و في كلتا الحالتين يقوم الفرد بإرسال الأموال إلى ذويه في البلد الأم، وهو ما ندعوه بالتحويلات الخارجية، قد يكون السفر مؤقت بهدف العمل، وهنا نلاحظ الارتباط بين التحويلات الخارجية والهجرة، ولأن هذه التحويلات تتجه من الفرد إلى ذويه الذين تربطه بهم قرابة وربما مسؤولية تجاههم، حافظت التحويلات الخارجية على طابع الاستقرار وربما الزيادة حتى في فترات الأزمات سواء كانت اقتصادية أو كوارث طبيعية وغيرها، وذلك على خلاف بقية التدفقات النقدية الخارجية، فالاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، يتأثر سلباً خلال الأزمات. ومع تزايد أعداد العمالة المسافرة والزيادة في مستوى دخلها في بلد المهجر، أخذت التحويلات الخارجية تتصدر مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية من حيث الحجم ومعدل التزايد (فارس،2006).

وفي بداية الثمانينات بدأت الملاحظة لدور التحويلات الخارجية في تعويض خسارة رأس المال البشري الناتج من الهجرة من البلدان النامية ومدى قدرتها على دفع عجلة النمو ((OECD,2006، ثّم في عام 1994في المؤتمر الدولي للسّكان في القاهرة تّم الإشارة إلى التحويلات كمصدر تمويل يمكن أن يكون له أثر على التنمية في الدول المستقبلة. (المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة،1994).

- أنواع التحويلات الخارجية:

1-أنواع التحويلات الخارجية حسب طبيعتها:

تقسم التحويلات الخارجية حسب طبيعتها إلى نوعين هما:

أ- التحويلات الخارجية النقدية: وفيها يتم إرسال الأموال بصورة نقدية من قبل المرسل في بلد المهجر إلى المستلم في الوطن الأم (OECD, 2006).

ب- التحويلات الخارجية العينية: وُيقصد بها إرسال ما له قيمة نقد، أي أن يقوم المرسل بإرسال غذاء أو لباس بضاعة أو أثاث وما إلى ذلك (.(Dilip Ratha,2003

2-أنواع التحويلات الخارجية حسب طريقة الوصول:

أ- التحويلات الخارجية الرسمية: حيث يتم إرسالها عبر طرق رسمية (شركات تحويل الأموال، البنوك خاصة أو عامة، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة..) حيث يقوم المرسل بدفع مبلغ من المال لصالح شركة التحويل كعمولة تحويل، وهذا النوع من التحويلات الخارجية هو الذي يمكن رصده وقياسه (.(Catrinescu et all, 2006

ب- التحويلات الخارجية الغير رسمية: وهي تحويلات خارجية تتم بطرق غير رسمية لذلك لا يمكن رصدها واحصائها، وتكون كما يلي:

- مبلغ من المال يحمله الفرد المقيم في بلد غير بلده الأم حين سفره إلى بلده الأم في العطل. أو ممتلكات (سيارات، أثاث، حاسوب، كهربائيات، مجوهرات) يحملها معه عند زيارته لبلده الأم، ويتركها لأسرته .(chami et all,2009)

- يقوم المهاجر بإرسال مال أو أصول مع أحد أصدقائه إلى أسرته في البلد الأم (Chami et all,2009).

- تعويضات المهاجر: وفيها يقوم المهاجر بدفع مال أو فواتير أو شراء حاجات لصالح فرد من بلده الأصل، وبالمقابل يقوم الأخير بدفع مبلغ من المال لأسرته بعملة البلد الأصل، أو إيداعه بحساب الشخص نفسه بحساب له في البلد الأصل (الخشاني،2007).

3-أنواع التحويلات الخارجية حسب طريقة الاستخدام: (DilipRatha,2003).

أ- لأغراض استهلاكية: ويتم استخدام التحويلات الخارجية لتأمين احتياجات المعيشية للأسرة المتلقية لها.

ب- لأغراض استثمارية: وهنا تقوم الاسرة المتلقية للتحويلات باستثمار الأموال في مشاريع صغيرة تؤمن دخلاً لها.

- أهمية التحويلات الخارجية:

سوف نستعرض أهم النقاط التي تبرز أهمية التحويلات الخارجية:

- تؤثر التحويلات بشكل كبير على الرفاهية وكان هذا محور دراسة أجراها (Koc and Onan 2001). قاموا بفحص تأثير التحويلات الخارجية على مستوى معيشة العائلات المتلقية للتحويلات الخارجية في تركيا ووجدوا أن التحويلات لها تأثير إيجابي على رفاهية الأسرة، وتبين دراستهم أن التحويلات لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الدخل، مما قد يكون له تأثيرات مهمة على الإنتاج وعدم المساواة في الدخل والفقر على الأقل على المستوى المحلي،

ووجدوا أن 12 في المائة من الأسر استخدمت حوالي 80 في المائة من التحويلات لتحسين مستوى معيشتهم. (Wadood, Hossain, 2016).

- تؤثر التحويلات الخارجية بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات في العديد من البلدان النامية، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال آثارها المباشرة على المدخرات والاستثمار في رأس المال البشري والمادي، والآثار غير المباشرة من خلال الاستهلاك، حيث تساعد التحويلات المالية الفرد أو الأسرة على تحسين مستوى المعيشة والانتقال من تحت خط الفقر، وفي الحالة الثانية حيث يوّجه المستقبل التحويلات نحو الاستثمار الذي سيؤمن له مصدراً جديداً للدخل، وبالتالي يُحسن من الوضع المعيشي للفرد أو الأسرة المستقبلة. (Meyer, shera, 2016).

- إن التحويلات الخارجية من المرجح أن توسع كمية الأموال المتدفقة من خلال النظام المصرفي، وقد يؤدي هذا بدوره إلى تعزيز التنمية المالية وبالتالي إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال واحدة من قناتين: (1) زيادة وفورات الحجم في الوساطة المالية، أو (2) تأثيرات من ناحية الاقتصاد السياسي والمقصود به تتوسع دائرة (المودعين) والتي تكون قادرة على الضغط على الحكومة لإجراء إصلاح مالي مفيد. (Meyer, shera, 2016).

- توفر التحويلات الخارجية حافزًا لتطوير الأسواق المالية والسياسات النقدية في البلدان النامية، ووجدت دراسة (Guilano and Arranz) أن التحويلات الخارجية تعمل على تحسين قيود الائتمان على الفقراء، وتحسين تخصيص رأس المال (أي توزيعه)، و تسد النقص في التنمية المالية، وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي، و وجدت أنه في حالة عدم وجود تحويلات خارجية، فمن المرجح أن أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية سوف تتعرض لضغوط. (World Bank, 2014).

- الاطار العملي:

- تحليل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (1): السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي إلى سورية خلال الفترة من 1977 لغاية 2018 بالمليون دولار

العام	Real GDP	%	العام	Real GDP	%
1977	27,265.00		1998	790,444.00	6.02%
1978	32,696.00	19.92%	1999	819,092.00	3.62%
1979	39,302.00	20.20%	2000	904,623.00	10.44%
1980	51,270.00	30.45%	2001	966,383.00	6.83%
1981	65,777.00	28.30%	2002	1,022,304.00	5.79%
1982	68,788.00	4.58%	2003	1,074,164.00	5.07%
1983	73,291.00	6.55%	2004	1,266,891.00	17.94%
1984	75,342.00	2.80%	2005	1,506,437.00	18.91%
1985	83,225.00	10.46%	2006	1,726,404.00	14.60%
1986	99,933.00	20.08%	2007	2,020,838.00	17.05%
1987	127,712.00	27.80%	2008	2,448,060.00	21.14%
1988	186,047.00	45.68%	2009	2,520,705.00	2.97%

1989	208,892.00	12.28%	2010	2,791,775.00	10.75%
1990	268,328.00	28.45%	2011	3,252,721.00	16.51%
1991	311,564.00	16.11%	2012	3,024,841.00	−7.01%
1992	371,630.00	19.28%	2013	2,937,561.00	−2.89%
1993	413,755.00	11.34%	2014	3,562,623.00	21.28%
1994	506,101.00	22.32%	2015	4,524,911.00	27.01%
1995	570,975.00	12.82%	2016	5,696,999.00	25.90%
1996	690,857.00	21.00%	2017	6,493,641.63	13.98%
1997	745,569.00	7.92%	2018	7,216,645.03	11.13%

المصدر: بيانات البنك الدولي

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حقق نسباً إيجابية طوال الفترة المدروسة إلا أننا نلاحظ وجود بعض السنوات التي حققت فيها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة مثل الاعوام 1988، 1990، 1996، 2008، 2014، 2015، 2016.

بينما حققت معدلات نمو سلبيه في بعض الاعوام وهي أعوام ما بعد الحرب على سورية مثل الاعوام 2012، 2013.

تعتبر التحويلات الخارجية من أهم موارد الاقتصاد السوري من العملة الصعبة وقد زادت أهمية هذه التحويلات خلال فترة الحرب على سورية ما استدعانا للبحث بشكل تفصيلي في هذه التحويلات وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية

- اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الاتي:

الجدول (2): قيمة اختبار ADF لمتغير الناتج المحلي الاجمالي

	عند المستوى	
النموذج	t-Statistic	Prob
النموذج1	−8.655468	0.0000
(ثابت ومركبة اتجاه عام)		
النموذج2	−8.851356	0.0000
(ثابت)		
النموذج3	−8.825087	0.0000
(دون ثابت واتجاه)		

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة التحويلات الخارجية مستقرة في المستوى حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم أي لا يوجد جذر وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى الاول أي أنها متكاملة من الدرجة I(0).

- تحليل سلسلة التحويلات الخارجية خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3): السلسلة الزمنية للتحويلات المالية إلى سورية خلال الفترة من 1977 لغاية 2018 بالمليون دولار

العام	Remitances	%	العام	Remitances	%
1977	92.45		1998	220	-7.56%
1978	636	587.94%	1999	198	-10.00%
1979	901	41.67%	2000	180	-9.09%
1980	774	-14.10%	2001	170	-5.56%
1981	436	-43.67%	2002	135	-20.59%
1982	411	-5.73%	2003	889	558.52%
1983	387	-5.84%	2004	855	-3.82%
1984	321	-17.05%	2005	823	-3.74%
1985	350	9.03%	2006	795	-3.40%
1986	323	-7.71%	2007	1030	29.62%
1987	334	3.41%	2008	1325	28.59%
1988	360	7.78%	2009	1350	1.88%
1989	430	19.44%	2010	1623	20.20%
1990	385	-10.47%	2011	2322	43.11%
1991	350	-9.09%	2012	2543	9.52%
1992	550	57.14%	2013	2601	2.28%
1993	352	-36.00%	2014	2666	2.50%
1994	535	51.99%	2015	2746	3.00%
1995	339	-36.64%	2016	3103	13.00%
1996	313	-7.67%	2017	2981	-3.93%
1997	238	-23.96%	2018	3139	5.30%

المصدر: بيانات البنك الدولي

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو التحويلات الخارجية حقق نسبا متراوحة ايجابية وسلبية طوال الفترة المدروسة الا أننا نلاحظ وجود بعض السنوات التي حققت فيها معدلات نمو التحويلات الخارجية معدلات نمو مرتفعة مثل الاعوام 1989، 1992، 1994، 2003، 2011. بينما حققت معدلات نمو سلبيه كبيرة في بعض الاعوام مثل

الاعوام 1981، 1993، 1995، 1997. إلا أنه من الملاحظ أنّ نسب نمو التحويلات الخارجية قد حافظت على معدلات نمو إيجابية طوال فترة الحرب على سورية تقريباً، ماعدا عام 2017. وقد يعود ذلك إلى الهجرة الكبيرة التي تعرّض لها المجتمع السوري خلال فترة الحرب، وقيام المهاجرين إلى دول الخارج بتحويل الاموال بشكل دائم إلى ذويهم في داخل البلاد.

اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة: نقوم باستعمال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والنتائج موضحة في الجدول الاتي:

الجدول (4): قيمة اختبار ADF لمتغير التحويلات الخارجية

	عند المستوى	
النموذج	t-Statistic	Prob
النموذج1	-4.358982	0.0067
(ثابت ومركبة اتجاه عام)		
النموذج2	-4.25218	0.0017
(ثابت)		
النموذج3	-2.203409	0.0282
(دون ثابت واتجاه)		

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة الناتج المحلي (GDP) مستقرة في المستوى حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم أي لا يوجد جذر وحدة والسلسلة مستقرة عند المستوى الاول أي أنها متكاملة من الدرجة I(0).

- **بناء النماذج القياسية لدراسة دور التحويلات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي:**

تم اختيار نماذج ARDL اختصارا ل Autoregressive Distributed Lag Model هذا النموذج الذي لا يحتاج لأن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط بينهما، ولكن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار أن لا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، (Narayan، 2005)، كما أنه يمكن تحديد فترات إبطاء زمني مختلف للمتغيرات، والذي يعد أمراً غير ممكن في اختبارات التكامل المشترك (Pradhan، 2013).

يتم استخدام نموذج ARDL على ثلاث مراحل(Baranzini. A., 2013) :

المرحلة الأولى: اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model الذي يعطى بالصيغة الآتية باعتبار Y متغير تابع وX متغير مستقل:

$$\Delta(Y_t) = a_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta(Y_{i-1}) + \sum_{i=0}^{n} \Theta_i \Delta(X_{t-i}) + \lambda_1(Y_{i-1}) + \lambda_2(X_{i-1}) + \varepsilon_t$$

حيث λ_1 , λ_2 معاملات العلاقة طويلة الأجل θ_i β_i معاملات العلاقة قصيرة الأجل، Δ الفرق الأول للمتغيرات، m,n فترات الابطاء الزمني للمتغيرات، ε_t حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي معدوم وتباين ثابت وليس له ارتباطات ذاتية فيما بين حدوده.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات على المدى الطويل من خلال اختبار (Bound Test) حسب (Persaran et al.,2001)، المستند على مؤشر الاختبار F (Wald–test) ويمكن صياغة فرضيتي العدم والبديلة على النحو الاتي:

فرضية العدم : لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$

الفرضية البديلة : يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

ويتم رفض أو قبول الفرضية العدم بالاعتماد على مقارنة قيمة F المحسوبة بقيم حرجة طورها كل من Pesaran, (Shin, Smith) (2001) حيث يتكون الجدول من حدين قيمة الحد الأدنى التي تفترض أن المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض أنَ المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1)، فإذا كانت قيمة F أقل من قيمة الحد الأدنى لا نستطيع رفض الفرضية العدم ولا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فقد نرفض الفرضية العدم ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F بين الحدين فتكون النتيجة في هذه الحالة غير محسومة.

المرحلة الثانية: في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فان المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة الاتية:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta\, Y_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta\, X_{i-1} + \varepsilon_t$$

حيثϑ وδ معلمات يجب تقديرها، p و q فترات الابطاء المستخدمة، ε_t حد الخطأ العشوائي.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم قياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل من خلال بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model,ECM) الذي يعطى بالعلاقة:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \vartheta\, \Delta Y_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta\, \Delta X_{i-1} + \psi ECT_{i-1} + v_t$$

حيث تشير ECT_{i-1} الى حد تصحيح الخطأ، ويعبر عن الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة التكامل المشترك، وتشير ψ الى معامل سرعة التصحيح الذي يقيس سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير الى التوازن في الأجل الطويل، v_t تشير الى بواقي الدالة.

نظرا لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع (GDP) مستقرة عند المستوى، وسلسلة التحويلات الخارجية مستقرة أيضاً عند المستوى، سنقوم بتطبيق منهجية التكامل المشترك ARDL في تقدير نموذج الدراسة ويتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج ARDL الاتي:

$$\Delta(LOGDP_t) = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta(GDP_{i-1}) + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta(REM_{t-i}) + \lambda_1 (GDP_{i-1}) + \lambda_2 (REM_{t-i}) \quad (7)$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

فرضية العدم : لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$

الفرضية البديلة : يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

سنقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند 5% و2.5% و1%.

الجدول (5): اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية

I(1)	I(0)	sig.inf	اختبار الحدود F–Bound test	
3.28	2.44	10%	12.80348	فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل
4.11	3.15	5%		
4.92	3.88	2.50%		
6.02	4.81	1%		

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن طويلة الأجل، ولكن قبل إجراء الاختبار علينا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، ولهذه الغاية تم الاعتماد على معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz كما هو مبين في الاتي:

الجدول (6): اختبار درجة الابطاء المثلى للنموذج المقترح بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية

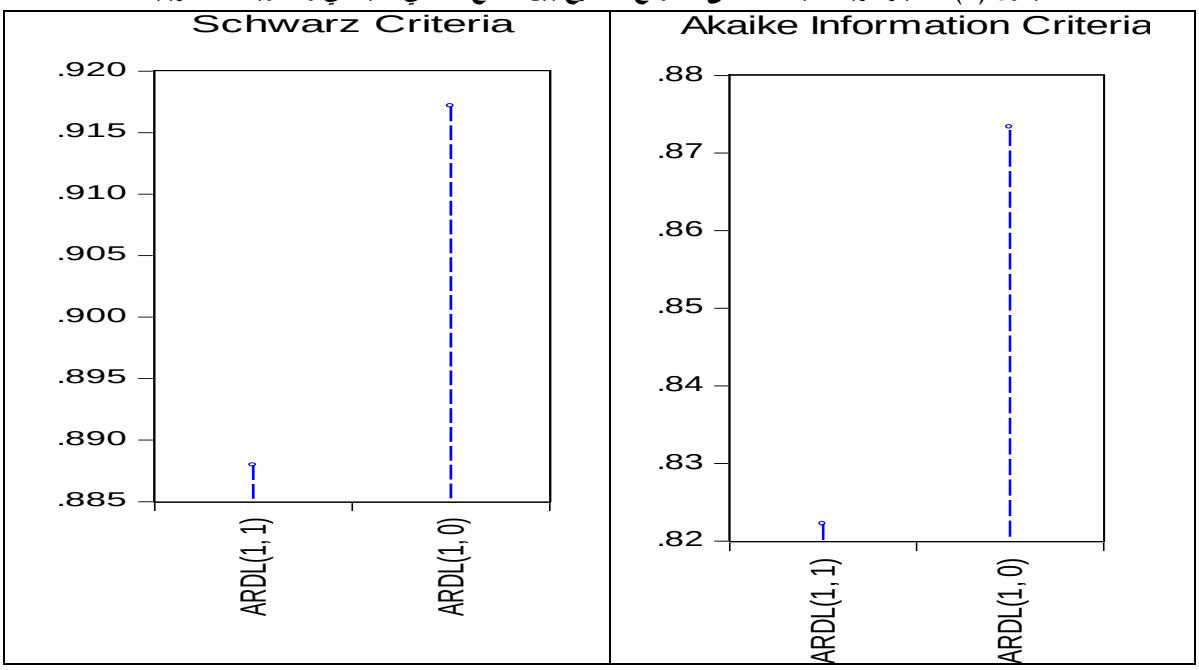

تم اختيار نموذج ARDL(1,1) وهذا يعني اختيار درجة ابطاء واحدة لمتغير الناتج المحلي، ودرجة ابطاء لمتغير التحويلات الخارجية، حيث أن هذا النموذج يحقق أدنى قيمة بالنسبة لمعياري Akaike و Schwarz. نقوم الآن بإعادة

تقدير النموذج للحصول على المعلومات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل ومن ثم اشتقاق معادلة التكامل المشترك أي معادلة التوازن طويلة الاجل، ونتائج التقدير معروضة في الجدول الاتي:

الجدول (7): تقدير المعلمات قصيرة الاجل للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0286	2.864267	0.221493	0.634416	LOGREAL_GDP(-1)
0.0312	2.800123	0.199112	0.557539	LOGREMITANCES
0.2188	-1.373345	0.160657	-0.220637	LOGREMITANCES(-1)

نلاحظ من الجدول (7) أن جميع المتغيرات معنوية حيث أن قيمة Prob أقل من 0.05، ماعدا متغير التحويلات الخارجية المبطئة بدرجة واحدة، ومن خلال الجدول السابق يمكن استخلاص تقدير معلمات حركة التوازن طويلة الأجل، والتي تمثل المرونات لكل متغير من المتغيرات المستقلة. نعرض في الجدول () الآتي نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

الجدول (8): تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الاجل للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0312	2.800123	0.199112	0.557539	D(LOGREMITANCES)
0.0149	-1.650541	0.221493	-0.365584	CointEq(-1)
Cointeq = LOGREAL_GDP - (0.9215*LOGREMITANCES)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0346	2.720613	0.338727	0.921545	LOGREMITANCES

يمكننا من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق أن نقول بأن هناك تأثير قصير الاجل وطويل الاجل للتحويلات الخارجية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن قيمة prob الخاصة بمعلمة التحويلات الخارجية أقل من 0.05 في الأجلين القصير والطويل وقيمة Coefficient موجبة في الأجلين القصير والطويل وبالتالي الأثر إيجابي، كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (0.365−) وهي قيمة معنوية أي ان 0.36% من الاختلالات في قيم الناتج المحلي الإجمالي سيتم تصحيحها خلال وحدة الزمن أي خلال عام.

بدايةً سوف نفسّر الأثر الإيجابي القصير الأجل للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي، بأنّه كما ذكرنا سابقاً، أنّ التحويلات الخارجية توّجه نحو الأسر وفي المرحلة الأولى سيتم إنفاقها على تلبية الحاجات الأساسية، وبالتالي تحسين استهلاك الأسر، الأمر الذي سيؤدي على مستوى الاقتصاد الكلي إلى زيادة الاستهلاك الخاص الذي سيدفع بعجلة

النمو الاقتصادي نحو الأمام حيث أنّ زيادة الاستهلاك تعني زيادة في الطلب الكلي يقابله ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما وضح لنا النموذج أنّ زيادة التحويلات الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.55 من الوحدة. أما في الأجل الطويل، إن التحويلات في غالبها تتصف بعامل الاستقرار والاستمرار وبالتالي يمكن اعتبارها ارتفاع في الدخل الفردي للأسر المستقبلة لها يضفي عليه طابع الديمومة، بعد تلبية الحاجات الاستهلاكية للأسرة في المرحلة التالية سوف تتجه الأسرة إلى الادخار ومن ثمّ إلى الاستثمار في مشاريع قد تكون صغيرة لتأمين دخل إضافي لها يؤثر بدوره إيجاباً على النمو الاقتصادي، أو مشاريع كبيرة في مختلف المجالات سواء صناعية أو تجارية أو خدمية ....الخ تسهم إيجاباً في التنمية الاقتصادية، حيث وبناءً على التحليل القياسي أنّ في حال أخذت الزيادة بالتحويلات الخارجية بمقدار وحدة واحدة طابع الديمومة سيكون أثرها متزايداً على الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 0.92 من الوحدة.

سنتطرق فيمايلي إلى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في سورية على العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي كمتغيرات ضابطة ولا بد من الاشارة إلى أن المتغير الضابط قد يكون له تأثير معزز للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع أو يعكس العلاقة او يلغيها، وسنتبع في هذا المجال نفس المنهجية المعتمدة في المبحث السابق كما هو مبين في الاتي:

- العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي مع وجود متغير الديون الحكومية كمتغير ضابط.

سنقوم بإعادة تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) المطبق سابقاً مع إدخال المتغير الضابط إلى النموذج مع بيان أثر تفاعل متغيري الديون الحكومية والتحويلات الخارجية وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (9): تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الاجل للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية مع وجود متغير الديون الحكومية كمتغير ضابط

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3469	1.008231	0.261193	0.263343	D(LOGREMITANCES)
0.0568	2.277677	0.261255	0.595054	D(LOGGOVERNMENT_DEBT)
0.1054	1.858837	0.209236	0.388935	D(LOGGOVERNMENT_DEBT * LOGREMITANCES)
0.0084	-3.633006	0.200577	-0.728697	CointEq(-1)
Cointeq = LOGREAL_GDP - (0.3614*LOGREMITANCES + 0.8166 *LOGGOVERNMENT_DEBT + 0.5337*LOGGOVERNMENT_DEBT *LOGREMITANCES)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2988	1.122297	0.322008	0.361389	LOGREMITANCES
0.0102	3.482467	0.234489	0.816600	LOGGOVERNMENT_DEBT
0.0355	2.598817	0.205378	0.533740	LOGGOVERNMENT_DEBT*LOGREMITANCES

نلاحظ من الجدول السابق أنه في المدى القصير فإن حاصل تأثير تفاعل متغير الديون الحكومية مع التحويلات المالية غير معنوي، وبالتالي فإنه في المدى القصير لا يوجد أثر للمتغير الضابط على العلاقة بين التحويلات المالية الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، أما على المدى الطويل فإن حاصل تفاعل الديون الحكومية والتحويلات الخارجية تأثيره معنوي وإيجابي أي أنه كلما زادت الديون الحكومية على المدى الطويل سيزداد تأثير التحويلات الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تفسير ذلك على أن زيادة كل من الديون الحكومية والتحويلات الخارجية ستزيد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ الديون الحكومية في غالبها ديون استثمارية خصوصاً في فترتي الثمانينات والتسعينات، ففي فترة الثمانينات تمّ إنشاء أغلب المنشآت الصناعية الحكومية من معامل ومصانع، علماً أنّ أغلب الديون في الفترة المذكورة كانت من الاتحاد السوفييتي سابقاً توجّهت إلى مختلف المجالات كالطاقة والتعدين والريّ، الأمر الذي سيدفع عجلة الناتج المحلي إلى الأمام على المدى الطويل.

- العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي مع وجود متغير معدل التبادل التجاري كمتغير ضابط.

سنقوم بإعادة تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) المطبق سابقاً مع إدخال المتغير الضابط إلى النموذج مع بيان أثر تفاعل متغيري الانفتاح التجاري والتحويلات الخارجية وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (10): تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الاجل للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات الخارجية مع وجود متغير معدل التبادل التجاري كمتغير ضابط.

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2751	1.183780	0.232544	0.275281	D(LOGREMITANCES)
0.7676	0.307209	0.167483	0.051452	D(LOGCTOT * LOGREMITANCES)
0.0481	-2.391193	0.156441	-0.374080	CointEq(-1)
Cointeq = LOGREAL_GDP - (0.7359*LOGREMITANCES + 0.1375 *LOGCTOT*LOGREMITANCES)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2215	1.342114	0.548304	0.735887	LOGREMITANCES
0.7774	0.293883	0.468021	0.137543	LOGCTOT*LOGREMITANCES

نلاحظ من الجدول السابق انه في المدى القصير فإن حاصل تأثير تفاعل متغير الانفتاح التجاري مع التحويلات المالية غير معنوي وبالتالي فإنه في المدى القصير لا يوجد أثر للمتغير الضابط على العلاقة بين التحويلات المالية الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، كذلك الامر على المدى الطويل فإن حاصل تفاعل الانفتاح التجاري والتحويلات الخارجية تأثيره غير معنوي وبالتالي لايوجد أثر معنوي لحاصل تفاعل الانفتاح التجاري والتحويلات الخارجية على العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى الانفتاح التجاري لا يؤثر على أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي سواء سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي يمكن تفسيره من وجهة نظر الباحثة بأن التحويلات الخارجية بالغالب توجّه نحو الانفاق الاستهلاكي الذي يلبّي الحاجات اليومية منه التي هي سلع محليّة وليست مستوردة، وحتى الجزء من التحويلات الذي يمكن توجيهه نحو الاستثمار فهو بناءً على النتائج لا يوجّه للصناعات التصديرية وإنّما يوجّه إلى انتاج يُستهلك محلياً.

النتائج و المناقشة:

1. هناك أثر إيجابي معنوي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث أن قيمة الإحصائية كانت 2.800123 وقيمة prob 0.0312

2. يوجد أثر إيجابي للتحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في سورية وذلك عند درجة معنوية جيدة 0.0346 وقيمة t-Statistic 2.7206

3. عند إدخال الدين الحكومي كمتغير ضابط وجدنا أنه في المدى القصير لا يوجد أثر له على العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي قيمة prob 0.1054.

4. أما على المدى الطويل مع ارتفاع الدين الحكومي في سورية سيزداد تأثير التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة الإحصائية كانت 2.598817 وقيمة prob 0.0355.

5. لا يوجد أثر معنوي لمتغير التبادل التجاري على أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير.

الاستنتاجات و التوصيات:

- تخفيض رسوم التحويلات الخارجية الواردة، والسماح للمؤسسات غير البنكية باستقطاب التحويلات الخارجية، تشجيعاً لدخولها ضمن القنوات الرسمية بغية الاستفادة منها في النظام المصرفي والاقتصاد ككل.
- تسهيل الإجراءات والسياسات ورفع القيود المتعلقة بالتحويلات الخارجية الواردة مهما بلغت قيمتها.
- الحد قدر الإمكان من تطور سوق الصرف الموازي، حيث أنّ الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي يدفع إلى التوجه نحو القنوات غير الرسمية للتحويل.
- التركيز في هيكلة الدين الحكومي على الأغراض الاستثمارية أكثر منها على الاستهلاكية، لما لها من أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
- اتباع سياسات مالية ونقدية من شأنها ضبط توزيع الناتج المحلي الإجمالي قدر الإمكان على كافة فئات المجتمع، مثلاً التركيز على الضرائب المباشرة فضلاً عن الضرائب الغير مباشرة، والتركيز على الضرائب التصاعدية والضرائب على السلع الرفاهية، وتثبيت سعر الصرف.
- وضع سياسات وإجراءات لتشجيع استثمار التحويلات الخارجية سواء استثمار خاص أو عام، (كإصدار سندات استثمارية حكومية للمغتربين، أو منح إعفاءات ضريبية للتحويلات بمبالغ كبيرة لتشجيع استثمارها).

References:

- Havinga, A, **DEFINITION OF REMITTANCES**, UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS, 2006, p
- Nineteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Frankfurt, Germany, October 23–26, 2006.
- Balance of Payments and International Investment Position Manual – IMF. P 272.
- CHEN, J , Foreign Remittance, https://www.investopedia.com/terms/f/foreign-remittance.asp 2020/6/18.
- Osaki, Keiko(September,2017). **Revisiting the Concepts, Definitions and Data Sources of International Migration in the Context of the** 2030 Agenda for Sustainable Development. Department of Economic and Social Affairs. New York. P2.